

مَشَاكِلُنَا الْاِقْتِصَادِيَّةُ وَحَوَارُ التَّخْطِيطِ

خالد الشاعر

منذ سنوات قليلة خلت دخل العرب حوار التخطيط على مستوى التطبيق ، كما ظهرت في المدة نفسها مجموعة من الآراء الحديثة في مختلف انحاء العالم تهدف الى تقارب وجهات النظر وحسم النزاع الفكري القائم بين اطراف الحوار . ومن الطبيعي ان تتمركز هذه الآراء في طرف معين ، اذ ان مهمتها الجمع بين المعقول في وجهات النظر المختلفة . كما ان هذه الآراء الجديدة تسلط الاضواء على المهم والوارد وتترك ما هو اقل اهمية وغير وارد . هذه الطريقة في التفكير تعني انه يجب علينا ان نطرح جانبا جميع الكليشيات المنحدرة من نظريات قديمة وجديدة والتي مصدرها مواقف فلسفية او سياسية ، وان نبدأ بعقل خالٍ من الالتزام .

المهم والوارد في حوار التخطيط هو ضبط الانتاج وتطوره وتوزيعه . ولذلك فان نقطة البداية هي تحديد العوامل التي تؤثر على الانتاج وتطوره وتوزيعه ، ومن ثم التوصل الى الاجراءات التي يجب اتخاذها لضبط هذه العوامل .

ان الانتاج القومي او الدخل القومي لبلد ما يعتمد بالنهاية على ما يملكه ذلك البلد من موارد طبيعية ورأس مال وايدٍ عاملة ، مع اعتبار الصفتين الكمية والنوعية لكل منها . اي ان هذه العوامل تقرر الحد الاعلى للانتاج القومي . ومن الممكن النظر للعملية الانتاجية على انها عملية تحويل الموارد الطبيعية الى سلع استهلاكية او انتاجية من قبل رأس المال والايدي العاملة ، وان الكميات التي يملكها الاقتصاد من رأس مال وايدٍ عاملة تقرر سرعة التحويل وبالتالي مقدار الدخل القومي في سنة ما . اما نسبة النمو في الدخل القومي فتعتمد على نسبة الادخار في حالة الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية ، وتطبيق احداث السبل في الانتاج . كما ان نسبة الاستثمار في القطاعات المختلفة لزيادة الطاقة الانتاجية فيها تعتمد على الزيادة في الطلب على هذه القطاعات الناتجة عن النمو في الدخل القومي .

من الافضل ان نعرّف الطاقة الانتاجية بالنسبة لرأس المال ، اذ باستطاعتنا ان نطبق هذا التعريف على كل من الدول المتقدمة والدول المتأخرة . فاذا عرفنا الطاقة الانتاجية

بالنسبة للايدي العاملة فان هذا التعريف لا ينطبق على الدول المتخلفة ، وذلك لأن رأس المال في البلدان المتخلفة لا يكفي لتشغيل كل الأيدي العاملة . يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل للطاقة اذا كان الاستثمار مساوياً للادخار . فاذا كان الاستثمار اقل من الادخار فان الانتاج يكون اقل من مستوى الاستخدام الكامل ، واذا كان الاستثمار بحجم اكبر من حجم الادخار يتعرض الاقتصاد الى التضخم وارتفاع الاسعار . ضمن هذه الفكرة العامة عن الاقتصاد نستطيع القول انه اذا ترك الاقتصاد لوحده فان الانتاج قد لا يصل حده الأعلى ، او ان تطور الانتاج قد لا يكون متفقاً مع المصلحة العامة ؛ وذلك لأن نسبة الادخار السنوي قد تكون منخفضة ، او ان الاستثمار لا يساوي الادخار ولذا يتعرض الاقتصاد الى تقلبات مضرّة ، أو ان تقسيم الاستثمار على مختلف القطاعات لا يكون بنسب تحقق التوازن ، أو أن الايدي العاملة ينقصها الثقافة أو التدريب مما يؤدي الى عدم استخدام الاساليب الحديثة في الانتاج . وهكذا نستطيع أن نحدد مهمة التخطيط بشكل عام كما يلي :

أولاً ، تحديد نسبة الادخار السنوي من الدخل القومي ، اذ أن هذه النسبة هي التي تحدد تطور الدخل القومي ؛ ثانياً ، التأكد من أن الاستثمار السنوي يساوي الادخار ، حتى لا يتعرض الاقتصاد الى حالات من الانكماش أو التضخم ؛ ثالثاً ، احتساب نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من الاستثمار بما يحقق التوازن بين العرض والطلب في كل قطاع ؛ رابعاً ، احتساب حاجيات كل قطاع من الايدي العاملة والعمال الفنيين على مختلف المستويات لوضع خطة تعليمية مناسبة .

الخطوة الاولى في التخطيط اذاً هي وضع خطة رقمية لمدة من الزمن . والخطة تبدأ من نقطة في الزمن تسمى سنة الاساس ، وتنتهي بنقطة أخرى في الزمن تسمى سنة الهدف . سنة الاساس تعبر عادة عن الحاضر ، وسنة الهدف تعبر عن سنة تبعد عن سنة الاساس بخمس أو سبع أو عشر سنوات . ولا بد من القول هنا أن وضع الخطة لبلد ما ليس عملاً تكتيكياً يقوم به اختصاصيون فقط ، بل هو فوق كل شيء عمل جدي مبدع وتفهم لشخصية البلد الاقتصادية في الحاضر وتصور للمستقبل . ولذلك فان وضع الخطة الجدية يكون عادة بشكل نموذج ، وتختلف نماذج التخطيط باختلاف حاضر البلدان ومستقبلها . ان وضع الخطة هكذا من أهم المتطلبات للتخطيط ، غير ان الاهم هو الارتباط بمبدأ التخطيط ؛ والارتباط بمبدأ التخطيط يعني لا أكثر ولا أقل من أن يتقيد أفراد المجتمع بتصرفاتهم الاقتصادية بخطة لها أهداف جماعية ، أي أنه لا حاجة لاعتناق فلسفات اجتماعية حتى يتمكن من الارتباط بمبدأ التخطيط . واذا اردنا التخلص من الجذور الماركسية بتفكيرنا يجب ان نفصل فصلاً تاماً بين مبدأ التخطيط ومبدأ الملكية الجماعية

لعوامل الانتاج . ان الارتباط بمبدأ الملكية الجماعية لا بد وان يؤدي الى الارتباط بمبدأ التخطيط حتى تتمكن الدولة من التصرف بمقدرات الامة بطريقة علمية ، ولكن العكس غير صحيح ، اذ من الممكن الارتباط بمبدأ التخطيط دون اللجوء الى التأميم والملكية الجماعية . الا ان الفصل بين الملكية الجماعية ومبدأ التخطيط لم يتم لغاية الآن في التفكير الحديث الا بشكل سطحي . وكثيرا ما يؤدي هذا الفصل الى الغاء مبدأ التخطيط ذاته اي عدم تقييد الافراد بخطة لها اهداف جماعية . ففي البلدان التي لا تؤمن بالماركسية والملكية الجماعية اصبح التخطيط يعني التعايش بين قطاعين في الاقتصاد : القطاع العام والقطاع الخاص . وهذا المفهوم للتخطيط له جذور في الفلسفة الغربية لحرية الفرد ، اذ ان وجود قطاع عام في الاقتصاد حسب هذا المفهوم يؤدي الغرض المطلوب من التخطيط دون ان يتعرض القطاع الخاص الى التقييد . اي ان القطاع العام يؤثر على سير الاقتصاد بشكل غير مباشر ، دون ان يؤثر على حرية القطاع الخاص بشكل مباشر .

لم يكن القطاع العام في الغرب حتى الحرب العالمية الثانية يلعب دورا في توجيه الاقتصاد . ولم ينتبه المفكرون في شؤون الاقتصاد للدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع العام الا عندما تعرض الاقتصاد الى ازمة البطالة قبيل الحرب . ولقد ادت هذه الازمة الى تفكير جديد ، ملخصه ان الاستثمار الجماعي قد لا يساوي الادخار الجماعي المقرر ، اي ان مجموع القرارات الفردية للاستثمار قد لا تكون مطابقة لمجموع القرارات الفردية للادخار في الاقتصاد الحر . وبذلك اصبح الغرب ضعيفا بالنسبة للتحدي الماركسي ، اذ من السهل ان يلام النظام الرأسمالي الفردي وتسند اليه المآسي الناتجة عن ازمة البطالة . وكاد ماركس ان ينجح في الغرب واصبح المجتمع الغربي معرضا للغزو الاشتراكي . وهنا جاءت عبقرية كينز حين اقترح ان يكون لميزانية الدولة دور ايجابي بسد الفراغ بين الاستثمار الجماعي والادخار الجماعي الناتج عن القرارات الفردية . وبهذا تمكن الغرب من استرجاع ثقته بنفسه والحفاظ على فلسفة الحرية الاقتصادية . فبدلا من جعل قرارات الاستثمار والادخار قرارات جماعية ، كما هي الحال في الدول الاشتراكية لحل ازمات الاقتصاد الحر ، اصبح بالامكان تلافي الازمات الاقتصادية مع ابقاء القرارات الفردية للاستثمار والادخار ، وبالتالي ابقاء الحرية الاقتصادية . وتم ذلك بتعديل سياسة وزارة المالية ؛ فبدلا من ان تكون سياسة المالية عبارة عن قائمة بالمدخولات والمصروفات اصبحت تهدف ايضا الى سد الفراغ بين قرارات الادخار والاستثمار لدى القطاع الخاص . وهذا يتطلب بطبيعة الحال معرفة مسبقة عن نشاط القطاع الخاص في السنة المقبلة . ولهذا اصبحت السياسة المالية للدولة تسمى « بالتخطيط » .

غير ان الثورة التي احداثها كينز في التفكير الاقتصادي استنفذت امكانياتها فلم تعد صالحة لحل مشاكل التنمية ، اذ ان التاكيد من ان الاستثمار السنوي يساوي الادخار السنوي يشكل (كما بينا سابقا) جزءاً من مهمة التخطيط . وهذا الجزء هو منع الاقتصاد من التعرض لحالات من الانكماش او التضخم . ومع ذلك فان الاعتقاد بان التخطيط يمكن ان يتم دون التدخل بحرية القطاع الخاص لا يزال سائدا . وهنا ظهرت الفكرة المغلوطة ، التي اشرنا اليها ، بان التعايش بين القطاع العام والقطاع الخاص يكفي لحل مشاكل التخطيط والتنمية ؛ واصبحت مهمة القطاع العام تكميل ما يتطلبه الاقتصاد من الاستثمارات التي يعجز عنها القطاع الخاص . ولقد ترجم هذا المفهوم المغلوط للتخطيط في كثير من البلدان المتخلفة ، ومنها بعض الدول العربية ، بخلق مجالس اعمار او وزارات تخطيط لها دخل معين ومهمتها صرف هذا الدخل على ما يسمى « بالمشاريع » . واصبحت مهمة التخطيط اختيار « احسن » المشاريع التي يجب القيام بها في حدود التمويل المتوفر للاممار . هذا المفهوم للتخطيط يشبه المفهوم الناتج عن نظرية كينز ، ولكنه ليس هذا المفهوم ذاته . ان المفهوم الناتج عن نظرية كينز يعني سد الفراغ بين القرارات الفردية للادخار والاستثمار ، اما المفهوم الثاني للتخطيط فهو سد الفراغ بين الاستثمار الذي يمكن ان يقوم به القطاع الخاص وبين الاستثمار الذي يحتاجه الاقتصاد للحصول على نسبة معينة من النمو في الدخل القومي . وبما ان المشاريع التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها هي مشاريع اجتماعية ، كبناء السدود او الطرق ، فلا عجب ان نجد ان مفهوم التخطيط الاقتصادي قد اختلط بمفهوم التخطيط الهندسي .

هذا الفهم للتخطيط ادى الى عدة اشياء . اولها ظاهرة « خبراء التخطيط » ، اذ اصبح المسؤولون عن التخطيط يحاولون الحصول على خبراء يدلونهم على احسن المشاريع التي يجب القيام بها .

والشيء الثاني الذي نتج عن هذا الوضع هو انحدار قضية التخطيط من قضية انسانية ، كما يجب ان تكون ، الى قضية تكنيكية يعتمد حلها على قرارات تؤخذ في معزل عن الناس والرأي العام . وهذه الظاهرة مرتبطة بظاهرة « الخبراء » التي اشرنا لها سابقا ، اذ ان الفرق بين مشروع وآخر هو شيء تكنيكي فحسب يستطيع ان يحله « الخبراء » . وهكذا ضاعت قضية التخطيط بين الايديولوجيات و « خبراء التخطيط » ، فصرنا بالتالي نرى التخطيط الفكري والعملية القائم الآن في معظم البلاد العربية . فلنبداً من جديد .

يتميز الاقتصاد العربي بشكل عام بثلاثة اشياء : اولاً ، اعتماد كل بلد على التجارة الخارجية اعتمادا كبيرا . ثانياً ، التركيز على قطاعات قليلة في الانتاج . ثالثاً ، وجود موارد طبيعية هائلة غير مستغلة . ولذلك فان التخطيط لاي بلد عربي يعني استغلال الموارد

الطبيعية ، وذلك بخلق قطاعات اقتصادية جديدة وتغيير مجرى التجارة الخارجية . واذا كانت الخطة موضوعة على اساس اختيار احسن القطاعات الجديدة ، فان الدولة بإمكانها تنفيذ خططها بالسماح للاستثمار في هذه القطاعات وعدم السماح للاستثمار في القطاعات الاخرى ، بصرف النظر عما اذا كانت ملكية رأس المال فردية ام جماعية . كما ان الدولة باستطاعتها حماية الانتاج الذي يوافق الخطة وعدم حماية الانتاج الذي لا يوافق الخطة . اما بالنسبة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية القائمة ، فلا بد للدولة من ان تطلع على سياسة اصحاب هذه القطاعات بزيادة انتاجها ، والتدخل فيها من حيث الموافقة او عدم الموافقة عليها . وهنالك عدة طرق تتمكن بها الدولة من الاطلاع على استثمارات القطاعات القائمة ، واحدى هذه الطرق هي مشاركة الدولة في رأس مال جميع الشركات ، كما هي الحال في سوريا في الوقت الحاضر . ولكن هذه الطريقة قد تعتبر تدخلا من قبل الدولة اكثر مما يلزم لغرض التخطيط . فبإمكان الدولة مراقبة الاستثمار عن طريق رخص استيراد الماكينات مثلا بحسب الاولوية ، اي السماح لرجال اعمال قطاع معين استيراد الماكينات لغرض الاستثمار بالكمية التي تقرها الخطة واعطاء الرخص لمن يتقدم اولاً ، وهكذا .

ان طبيعة الاقتصاد العربي تتطلب نمودجا خاصا يعتمد على تغيير مجرى التجارة الخارجية . غير ان تغيير مجرى التجارة لاي بلد عربي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار السوق العربية جمعاء . كثيرا ما ترددت تعابير « التعاون الاقتصادي العربي » و « التنسيق الصناعي العربي » و « السوق العربية المشتركة » ، وكثيرا ما اجتمع « وزراء الاقتصاد العرب » و « خبراء التخطيط العرب » و « الغرف التجارية والصناعية العربية » . ولكن لا يوجد حتى الآن اي مرجع تعتمد عليه اية دولة لاصدار السماح او عدم اصدار السماح لبناء مصنع حرير اصطناعي مثلا في منطقة ما . والقضية ليست سياسية كما يتصور البعض ، ولكنها قضية ضياع المسؤولية ليس الا . وضياع المسؤولية هذا ليس من السهولة بحيث ننسبه لسبب معين او شخص ما او وضع سياسي معين ، ولكن يرجع لضياع قضية التخطيط ، الذي يرجع بدوره الى اختلاط المفاهيم وعدم التقاء الآراء حول مهمة التخطيط وما يعنيه ويتطلبه التخطيط . ان حل المشاكل الاقتصادية العربية يتطلب ان ترتبط البلدان العربية بمبدأ التخطيط بصرف النظر عن مقدار « التحويل الاشتراكي » لكل بلد منها . ولكن يجب ان ترتبط البلدان العربية بمبدأ التخطيط فعلا ، اي ان تخضع التصرفات الاقتصادية الفردية لخطة لها اهداف جماعية . ويجب ان تكون جميع الخطط العربية منسقة تنسيقا علميا صحيحا بصرف النظر عن المصالح الفردية القائمة في كل بلد . اذا لم يتم هذا ، فكل اتفاق اقتصادي عربي يفقد معناه ، وكل الاجتماعات الاقتصادية العربية تنحدر الى تبادل المجاملات .

من الممكن تقسيم التصرفات الفردية الاقتصادية الى اربعة اقسام : انتاج ، واستثمار ، وادخار ، واستهلاك ؛ مع ان هذه التصرفات جميعها تعبر عن عملية اقتصادية جماعية واحدة ، وهي الانتاج على مر الزمن . اذ ان مقدار الاستثمار يقرر تطور الانتاج على مر الزمن ، كما ان المجتمع لا يستطيع ان يستهلك ويدخر اكثر مما ينتج . ولذا فان الهدف الجماعي الاقتصادي هو تطور الانتاج على مر الزمن بنسبة معينة ، ومن ثم تقدير الطلب على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية ونسبة الادخار ونسبة الاستثمار لكل قطاع وحاجات كل قطاع من الايدي العاملة بمختلف انواعها . ومجموع هذه النسب تشكل ما يسمى بالخططة الاقتصادية . وبما ان الاقتصاد العربي يتميز بالتركيز على قطاعات قليلة ووجود موارد طبيعية غير مستغلة ، فان بعضا من الطلب الذي توفر التجارة الخارجية ملاقاته يمكن انتاجه محليا . والانتاج المحلي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار السوق العربية كلها . من الممكن مثلا ان تكون الجمهورية العربية المتحدة مركزا للصناعة الثقيلة يزود جميع البلدان العربية ببعض حاجياتها من الماكينات ، ومن الممكن ان تكون الكويت او العراق مركزا للصناعة البتروكيمياوية ، وهكذا .

ويتم ضبط الاستهلاك والادخار اما عن طريق الضرائب ، في حالة الملكية الفردية ، او عن طريق ضبط الاجور في حالة الملكية الجماعية . ففي الحالة الاولى يتم الادخار عن طريق الافراد وتساعد الضرائب على ضبطه ، اما في الحالة الثانية فان القسم الاكبر من الادخار يتم بشكل جماعي ، وهذا يعتمد على مقدار الاجور التي تقررها الدولة .

اما ضبط الانتاج والاستثمار فيجب ان يتم بمراقبة الدولة مراقبة مباشرة في حالة الملكية الفردية ، وان يتم بان تقوم الدولة بعملية الانتاج والاستثمار في حالة الملكية الجماعية . اما مشكلة توزيع الدخل فهي مشكلة منفصلة بصرف النظر عما اذا كانت الملكية فردية ام جماعية . فمن الممكن تحقيق توزيع عادل عن طريق الضرائب في حالة الملكية الفردية ، مع العلم انه لا يوجد اي ميزان لمعرفة ماهو التوزيع العادل باي حال من الاحوال . ومن الممكن القول انه اذا كانت الحدة الاجتماعية والنفسية قليلة فان التوزيع يكون « عادلا » ، واذا كان التوتر النفسي والاجتماعي كبيرا فمن الممكن القول بان التوزيع غير عادل . ولا يمكن التغلب على مشكلة توزيع الدخل عن طريق الملكية الجماعية الا في الحالات النادرة . اي ان الملكية الجماعية بحذاتها لا تزيل مشكلة التوزيع بل تخلق مشكلة التوزيع بشكل جديد ، وذلك لاختلاف وتنوع الكفاءات .

ان الحجة الماركسية ضد الملكية الفردية ومبدأ التخطيط هي ان الجمع بين الملكية الفردية ومبدأ التخطيط يتطلب الفصل بين المصالح الاقتصادية والدولة . وهذا بنظرة

الماركسية ضرب من الخيال . ولا داعي هنا لاعادة الحجج النظرية التي من شأنها الرد على المنطق الماركسي ، وانما يجب لفت النظر الى طبيعة الحكم في البلدان العربية . اذ ان الحكم في البلدان العربية قائم على عدة اشياء ، والمصالح الاقتصادية جزء بسيط من هذه الاشياء . ولذلك فمن الممكن الفصل بين الدولة والمصالح الاقتصادية في البلدان العربية على الاقل . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الارتباط بمبدأ التخطيط لا يعني القضاء على مصلحة اصحاب رؤوس الاموال ، وانما تحديد حريتهم - تماما كما يحدد قانون السير حرية سائقي السيارات . اي ان التخطيط يتطلب حكما قويا فقط ، وهذا الحكم متوفر في البلدان العربية . والفائدة من الحفاظ على النظام الفردي هي عدم اعطاء السلطة الاقتصادية لفئة قليلة قد تعبت بمقدرات الامة . ومهما يكن من امر فان المهم هو ان التخطيط يتطلب حدا ادنى من مراقبة الدولة ، وهذا الحد الادنى يتطلب حكومة قوية . اما اذا ارادت الدولة زيادة سلطتها الاقتصادية عن طريق التأميم والملكية الجماعية ، فهذا امر ليست له علاقة بالتخطيط وانما بمواقف سياسية او فلسفية .

نبدأ اذاً بوضع هدف لتطور الانتاج في كل بلد عربي . وهذا الهدف يجب ان يعبر عن رغبة البلد في تطويرها الاقتصادي . يترتب على هذا الهدف نسبة معينة من الاستثمار ، اي نسبة معينة من الادخار ، وبذلك نختبب التطور السنوي للاستهلاك الجماعي . ثم نضع ميزانا « عادلا » لتوزيع هذا المقدار من الاستهلاك حتى نتمكن من احتساب الطلب على كل مادة من مواد الاستهلاك . وهذا يؤدي الى معرفة الانتاج في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية والاستثمار اللازم في كل قطاع ، مع اعتبار السوق العربية كلها . وبذلك نكون قد عرفنا مسبقا مقدار الدخل وتوزيعه ومقدار الاستثمارات ونوعية الاستثمارات في القطاعات المختلفة ، في كل بلد عربي . قد تكون الملكية في القطاعات المختلفة ملكية جماعية وقد تكون ملكية فردية ، ولكن المسؤولين عن هذه القطاعات يجب ان يتقيدوا بالخطة العامة .

ولعل المشكلة الوحيدة التي قد تنتج عن اختلاف النظم الاقتصادية في البلدان العربية هي مشكلة انتقال رؤوس الاموال من بلدان النظام الفردي الى بلدان النظام الجماعي . والحل لهذه المشكلة هو الاتفاق الثنائي بين البلدان العربية على سعر الفائدة لرؤوس الاموال المنقولة الذي يتناسب ومستوى الارباح ، اذ يتم بهذه الطريقة توزيع التمويل بين البلدان العربية حسب توزيع الاستثمارات الناتج عن تنسيق الخطط للبلدان العربية .

هنالك بعض الاستثمارات التي يجب ان تنفذها الدولة مباشرة ، وهذه ما تسمى عادة باستثمارات رأس المال الاجتماعي ، كشق الطرق وبناء السدود والاستثمارات اللازمة للخدمات الاجتماعية . والفرق بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال الانتاجي هو ان

رأس المال الاجتماعي لا يؤدي وظيفة مباشرة في الانتاج وانما هو ضروري لعملية الانتاج بصورة غير مباشرة . فان بناء طريق عام بحد ذاته لا يزيد من انتاجية قطاع المواصلات ولكنه ضروري لزيادة المواصلات ، كما ان بناء سد لزيادة الاراضي القابلة للري لا يؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي اذا لم يرافقه بناء قنوات ومعدات زراعية اخرى . هذا وان مشروعا واحدا قد يكون الاساس لزيادة الانتاج في اكثر من قطاع واحد . فبناء سد كبير مثلا يؤدي الى زيادة في الاراضي المروية كما يؤدي الى امكانية انتاج الطاقة الكهربائية . ولذلك فمن الافضل ان نعتبر ان السد بحد ذاته رأس مال اجتماعي ، وان القنوات رأس مال تابع للقطاع الزراعي ، وان التركيبات الكهربائية رأس مال تابع لقطاع الكهرباء ، مع ان جميع هذه الاستثمارات قد يقوم بها القطاع العام .

ان تقسيم رأس المال هكذا الى رأس مال اجتماعي ورأس مال انتاجي يسهل عملية التخطيط ، اذ ان رأس المال الاجتماعي يعتمد على ما يراه المهندسون ضروريا لزيادة الانتاج بشكل عام وعلى الاموال المتوفرة لهذا الغرض . وتجب الاشارة هنا الى انه كلما زادت الاموال المتوفرة لزيادة رأس المال الاجتماعي قلت الاموال المتوفرة للمشاريع الاخرى ، ولذلك فان النسبة التي تقسم على اساسها الاموال في مدة الحطة الاولى تقرر نسبة زيادة الدخل القومي في مدة الحطة الثانية . فاذا قررنا مثلا ان تكون نسبة الانفاق على رأس المال الاجتماعي في الخمس سنوات الاولى كبيرة ، فهذا يعني اننا نقبل بزيادة بسيطة في الانتاج في الخمس سنوات الاولى في سبيل زيادة كبيرة في الخمس سنوات التي نليها . واذا قررنا ان تكون نسبة الانفاق على رأس المال الاجتماعي في الخمس سنوات الاولى تساوي النسبة في الخمس سنوات الثانية ، فان هذا يعني ان الزيادة في الانتاج تكون معتدلة في كل من الفترتين . وهكذا نرى ان نسبة الاموال المنفقة على رأس المال الاجتماعي تابعة لقرار واضعي السياسة التخطيطية ، بالاضافة الى قرارات الهيئات العالمية التي تعطي المساعدات او القروض لمشاريع معينة .

نستطيع ان نضع المشكلة بشكل آخر ونحدد مقدار الزيادة في الدخل القومي بين سنة الاساس وسنة الهدف . ان هذه الزيادة في الدخل القومي يترتب عليها زيادة في الاستثمارات الانتاجية في مختلف القطاعات بكميات معينة . وعند طرح مجموع هذه الاستثمارات من مجموع الاموال المتوفرة نتوصل الى الاستثمار الذي يرفع من قيمة رأس المال الاجتماعي ، اي الاموال المتوفرة للصرف على رأس المال الاجتماعي .

قلنا سابقا اننا يجب ان نفكر بالتخطيط دون سابق التزام حول التنظيمات الاقتصادية . نبدأ أولاً بفهم المقصد من التخطيط والعوامل التي يجب ضبطها لتنفيذ مهمة التخطيط ومن ثم التوصل الى الاجراءات التي يجب اتخاذها حتى يتم التخطيط . ولعل اهم الاجراءات

التي يجب اتخاذها لتحقيق اهداف التخطيط تشكيل مجلس تخطيط عربي فدرالي لديه السلطة التشريعية من حيث اقرار الخطط وتنسيقها ، وان تنقيد الدول العربية بقرارات مجلس التخطيط هذا . ومن الممكن ان يتشكل مجلس التخطيط العربي من ممثلي مجالس تخطيط البلدان العربية ، وتكون لهذه المجالس سلطة مراقبة الخطة . ويجب ان تكون لجان التخطيط تابعة لمجالس التخطيط وليس لوزارات التخطيط ، كما هي الحال في بعض البلدان العربية ، حتى تكون هذه اللجان على صلة مباشرة مع واضعي السياسة التخطيطية ، اذ ان وضع الخطة كما قلنا ليس عملا تكتيكيا يمكن القيام به في معزل عن الناس والرأي العام . وبما ان المفروض في مجالس التخطيط ان تعبر عن الرأي العام فلا بد ان يكون واضعو الخطة ، اي لجان الخطة ، على صلة مباشرة مع ممثلي الرأي العام ، اي مجالس التخطيط . ولا بد من اتخاذ اجراءات اخرى لتأمين التنفيذ بشكل عادل . ولتلافي دكتاتورية مجالس التخطيط ، لا بد من تشكيل محاكم متخصصة لحل الخلافات التي قد تنشأ بين اصحاب المصالح ومجالس التخطيط في حالة الملكية الفردية .

نستطيع ان نلخص ما ورد في النقاط التالية :

اولا ، ان التخطيط الاقتصادي يتطلب حدا ادنى من مراقبة الدولة ، وان الارتباط بمبدأ التخطيط يعني لا اكثر ولا اقل من ان يقبل افراد المجتمع بان يقيدوا تصرفاتهم الاقتصادية بخطة لها اهداف جماعية . الاقل من هذا هو الغاء مبدأ التخطيط ذاته ، والاكثر من هذا هو اعطاء الدولة سلطة اكثر مما يتطلبه التخطيط .

ثانيا ، ان طبيعة الاقتصاد العربي في الوقت الحاضر تتطلب ان يكون التخطيط على المستوى العربي ، ومن الممكن ان يتم هذا مع ان هنالك اختلافا في التحويل الاشتراكي في مختلف البلدان العربية .

ثالثا ، ان التخطيط لا يتطلب الا حكومة قوية تتمكن من اخضاع التصرفات الاقتصادية لخطة لها اهداف جماعية . وهذه الحكومة متوفرة في البلدان العربية ، اذ ان الحكم في البلدان العربية قائم على عدة اشياء والمصالح الاقتصادية جزء بسيط من هذه الاشياء . رابعا ، ان تشكيل مجلس تخطيط عربي يعتبر من اهم الاجراءات التي يجب اتخاذها ، ولا يجوز فصل لجان التخطيط عن مجالس التخطيط ، اذ ان وضع الخطة يجب ان يكون تابعا للسلطة التشريعية ، التي هي مجالس التخطيط ، وليس للسلطة التنفيذية ، اي احدى الوزارات .

خامسا ، لا بد من تشكيل محاكم متخصصة للنظر في الخلاف الذي قد ينشأ بين مجالس التخطيط واصحاب المصالح الاقتصادية حتى يكتسب التخطيط الصبغة الديمقراطية .